مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 259 (من 7 إلى 14 يوليو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

مؤتمر السعودية ومستقبل السلام في أفغانستان

مؤتمر السلام أم أداة ضغط جديد؟!..... 4

النتائج والإنجازات..... 5

أمريكا؛ الطرف المهمل في المؤتمر..... 6

حكومة الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد الإداري

الفساد الإداري؛ أكبر تحد للحكومات الأفغانية 8

جهود حكومة الوحدة الوطنية..... 9

الإدارات المتعددة لمكافحة الفساد الإداري..... 10

مراكز الفساد الإداري..... 11

المقدمة

بدأت الحكومة الأفغانية جهودا مكثفة منذ عقد من الزمن، لبدء مفاوضات السلام مع طالبان؛ وتضاعفت الجهود بمجيء حكومة الوحدة الوطنية. وقد أضاف الرئيس الأفغاني أشرف غني فضلا عن الضغوط السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، ضغوطا عسكرية في ساحة الحرب، ولكنها لم تكن مجدية بأن تحضر طالبان إلى طاولة المفاوضة.

وكانت زيادة الضغوط الدينية على طالبان استراتيجية أخرى للرئيس أشرف غني، وكان إجلاس الأسبوع الماضي في مركز العالم الإسلامي السعودية آخر محاولة في هذا المضمار. ما هي الحوارات المهمة في المؤتمر حيال القضية الأفغانية وماذا يكون أثرها في الحرب الدائرة في البلاد وقضية السلام؟ أسئلة تحاول التحليل الأسبوعي الإجابة عنها في هذا العدد.

في القسم الثاني من التحليل الأسبوعي نتناول مكافحة الفساد الإداري والقرار الجديد للرئيس الأفغاني بهذا الشأن، وهو إيجاد إدارة جديدة في مكافحة الفساد ونتطرق إلى قضية الفساد الإداري وحالة مكافحتها في فترة حكم حكومة الوحدة الوطنية. بعد عدم الاستقرار السياسي والأمني في أفغانستان يعتبر الفساد الإداري أهم تحد حيث تعد أفغانستان من أكثر بلدان العالم تأثرا به.

مؤتمر السعودية ومستقبل السلام في أفغانستان

أقيم مؤتمر علماء العالم الإسلامي حول الحرب والسلام في أفغانستان في (10-11 يوليو 2018م) وتحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي ودعم الحكومة السعودية.

وفي هذا المؤتمر الدولي المعنون "تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان"، الذي دام يومين، حضر أكثر من 100 عالم ديني من 37 دولة إسلامية، وبعد يومين من المناقشة حول القضية الأفغانية صدر قرار بأن: الحكومة الأفغانية حكومة إسلامية، وشعبها مسلم، ولا يجوز الحرب ضد المسلمين بنص القرآن." كما أكد على الحوار الأفغاني بين طالبان والحكومة الأفغانية وطالب بإنهاء الحروب وسفك الدماء في البلد. ومع أن أمريكا جزء من الحرب في أفغانستان، إلا أن قرار المؤتمر لم يشر إلى دور أمريكا في إنهاء الحرب واستقرار الأمن والسلام في أفغانستان.

ومن جهة أخرى، صدر بيان لحركة طالبان بأن هذه المؤتمرات لعبة مخابرات ورجال أمريكا العسكريين، وأنه لم يشارك في المؤتمر من العلماء المشهورين في العالم الإسلامي والذين شاركوا هم موظفون حكوميون فقط.

تناول المقال نتائج مؤتمر علماء الدين في السعودية ودور الولايات المتحدة في إنهاء الحرب واستقرار السلام في أفغانستان.

مؤتمر السلام أم أداة ضغط جديد؟!

الحوار والمصالحة قضية انشغلت بها المؤسسات الداخلية والخارجية فضلا عن الحكومة الأفغانية طيلة عقد من الزمن. ويعتبر إيجاد المجلس الأعلى للسلام، ومؤتمرات (أرومتشي، ومري، في الصين وباكستان، وسلسلة اجتماعات "مجموعة التنسيق الرباعية" في كابول، وإسلام آباد، ومؤتمرات "عملية كابول للسلام" من الجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية بغية الوصول إلى بدء حوار السلام مع طالبان. ولكن لم تكن لها أي أثر ملحوظ.

بدأت منذ فترة جهود الحكومة الأفغانية بتفعيل علماء الدين للضغط على طالبان لتحضرهم على طاولة مفاوضات السلام، كما تحاول الحكومة الأفغانية إيجاد تيار ديني ومذهبي ضد حرب طالبان مع الحكومة لتتحداهم من منظور ديني.

وكانت الحكومة الأفغانية تأمل من مؤتمر إندونيسيا الذي اجتمع فيه علماء الدول الثلاث، أفغانستان وباكستان وإندونيسيا بأن يعلن الحرب في أفغانستان حربا غير مشروع، وقد حاولت الحكومة الأفغانية حتى أقيم المؤتمر في 11 مايو 2018م في إندونيسيا، ولكن رغم الحكومة الأفغانية لم يصدر المؤتمر قرار ضد الحرب وقراراتها لم تصرح عدم شريعة الحرب في أفغانستان.

أقامت الحكومة الأفغانية مؤتمرا آخر بعد ثلاثة أسابيع من مؤتمر إندونيسيا في كابول في الرابع من يونيو 2018م وقد حضر فيه أكثر من ألفين عالم دين، وأصدروا فتوى ضد الحرب في أفغانستان، ولكن طالبان أصدروا بيانا واعتبروا المؤتمر لعبة أمريكية وعملية مخابراتية.

وفي سلسلة هذه الجهود، أقيم مؤتمر آخر في السعودية واشترك فيه عدد كبير من علماء العالم الإسلامي وقد نص المؤتمر عدم شرعية الحرب في أفغانستان بصراحة أكثر.

تحاول الحكومة الأفغانية الضغط على طالبان بواسطة علماء الدين، لتضعف معنويات جنودهم من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول توظيف الدين لتحضر طالبان إلى طاولة مفاوضات السلام.

النتائج والإنجازات

مع أن مؤتمر علماء الدين في كابول كان قد أصدر فتوى مشابها إلا أن القرار الصادر من المؤتمر الدولي في جدة ومكة المكرمة الذي شارك فيه علماء الدين من 37 دولة من العالم الإسلامي يعتبر أهم وأكبر فتوى لعلماء العالم الإسلامي ضد حرب حركة طالبان مع الحكومة الأفغانية طيلة 17 عاما من الحرب الراهنة في أفغانستان، وأهم ما جاء في هذا القرار ما يلي:

- الحكومة الأفغانية حكومة إسلامية وشعبها مسلم، قتلهم، وسفك دم كل مسلم حرام. الحرب الراهنة في أفغانستان التي يقتل فيها الأبرياء كل يوم، يخالف القيم والأصول الإسلامية.
- القضية الأفغانية ليست لها حل إلا الحوار المباشر، ومفاوضات بين الأفغان هي أفضل سبيل إلى حل القضية الأفغانية.
- نطالب من الحكومة الأفغانية وحركة طالبان وقف إطلاق النار والحوار المباشر، وإنا نقدر وندعم جهود علماء الأفغان في تعزيز السلام ونؤيد مقترحات الرئيس الأفغاني الأخيرة ـ واستعداده للحوار المباشر مع طالبان دون أي شرط مسبق ـ ونطالب طالبان أن يلبوا مقترح الحكومة الأفغانية وإيقاف سفك الدماء والحضور إلى طاولة مفاوضات السلام.
- نطالب جميع الدول، والمنظمات والمفكرين الإسلاميين بدور إيجابي في قضية السلام في أفغانستان.

ليس بين فتوى مؤتمر السعودية ومؤتمر علماء الدين في كابول اختلاف يذكر، حيث أن كليهما أصدرا فتوى بتحريم الحرب في أفغانستان؛ ولكن الشيء المفقود في كلي المؤتمرين عدم الإشارة إلى دور أمريكا وحضورهم في أفغانستان، إذ أنها بدأت الحرب، ولها الدور الأساس في إنهاء الحرب وتعزيز السلام في أفغانستان.

أصر المؤتمر السعودية على الحوار الأفغاني بين الحكومة وطالبان، مع أن طالبان ترفض الحوار مع الحكومة الأفغانية دوما، وتعتبر الحكومة فاقد الصلاحية في هذا الشأن. وعليه، يتحتم البحث عن الحل الأمثل حول مأزق مفاوضات السلام وما يعرقل سبيلها.

أمريكا؛ الطرف المهمل في المؤتمر

الولايات المتحدة باسم الإرهاب واستئصال القاعدة هاجمت أفغانستان وأسقطت حكومة طالبان لبناء حكومة جديدة؛ ولعله كانت هناك أهداف مهمة أخرى تريد وصولها، إذ أصرت على الحرب بعد عام 2005م.

مع أن الاستقرار الأمني النسبي كان يعم البلاد في عام 2005م؛ إلا أن القوات الأمريكية بدأت أعمالا لبدء الحرب مرة الأخرى وزعزعة الأمن، إذ بدأت التفتيش الليلي للبيوت، واعتقال المنتسبين إلى طالبان سابقا، وأعمال ضد حقوق الإنسان، وقتل الأبرياء المدنيين والتي تعتبر من أهم أسباب عودة طالبان إلى ساحة الحرب.

وتزايد القوات الأمريكية في عام 2009م إلى 2012 م إلى مائة ألف جندي، وصلت الساحة الحربية في أفغانستان ذروتها؛ ولكن العام 2014م وإن كانت الحرب قائمة والوضع الأمني غير مستقر، شهد خروج القوات الأجنبية باسم إعطاء المسؤولية الأمنية إلى القوات الأفغانية، وتقلصت القوات الأجنبية إلى 10 آلاف واتخذت دور المشاهد في الحرب.

مع حكومة الوحدة الوطنية وتوقيع المعاهدة الأمنية مع أمريكا، عادت جنود أمريكان مع العمليات الليلية وإغماض الحكومة الأفغانية عن المذابح المتعمدة للقوات الأمريكية. وبعد تولية ترامب الحكم في أمريكا وإعلان الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في أفغانستان وازدياد قواتها، كان الإصرار على الضغوط العسكرية على طالبان كاستراتيجية جديدة في الحرب، وعليه تزايد اليأس في انتهاء الحرب في أفغانستان، لأن القوات الأجنبية هي أهم حجة لحرب طالبان في أفغانستان وتصر هذه الحركة دائما على الحرب ما دام القوات الأجنبية في البلد.

ومع هذا كله، ما دام القوت الأجنبية، والحكومة الأفغانية وطالبان هي الأطراف المعنية في الحرب، فترجع قضية السلام إلى هذه الأطراف الثلاث. وعليه، إذا لم تقبل طالبان الحكومة الأفغانية كجهة أصلية في قضية السلام والحرب، وإذا لم تنقل أمريكا من الدور الوسيط إلى جهة أصلية في الحوار مع طالبان، لا تكون لهذه الجهود أي أثر إيجابي. وما يلزم معرفتها لكل الأطراف المعنية في الأوضاع الراهنة هو أن الشعب الأفغاني لا يتحمل الحرب وينتظر السلام والمصالحة في البلاد، وعليه يستقبل كل الجهود التي ترنو إلى السلام والمصالحة. انتهى

حكومة الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد الإداري

صدر قرار من الرئيس الأفغاني أشرف غني لإيجاد إدارة جديدة للرقابة والتفتيش، تهدف محاربة مؤثرة للفساد كما أنها اعتبرت رقابة شديدة لفعاليات مسؤولين رفيع المستوى. تم إيجاد هذا المكتب الرقابي في حالة، هناك عدة إدارات من ضمنها الإدارة العامة للتفتيش، ولذلك واجه القرار ردودا عديدة.

ضمن سلسلة الجهود الأخيرة لمكافحة الفساد الإداري، تم محاكمة الوزير السابق عبد الرزاق وحيدي علنا، والذي اتهم بالتزوير والفساد الإداري، ولأول مرة يحاكم مسؤول حكومي رفيع المستوى في قضية الفساد الإدراي.

جهود حكومة الوحدة الوطنية ضد الفساد الإداري جاءت في حالة، أيد المتحدث الرسمي للرئاسة الجمهورية شاه حسين مرتضوي في مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء (10 يوليو)، فقدان 700 مليون دولارا أمريكيا من الجمارك سنويا، والحكومة تحاول أن تقضي على الفساد الإداري في جمارك أفغانستان وازدياد وارداتها.

مع مكافحة حكومة الوحدة الوطنية ضد الفساد الإداري، ما زال يعتبر من أهم تحديات الحكومة وكما تعتبر الحكومة من أكبر الدول فسادا في العالم. وفي تقييم يوناما للفساد الإداري والذي جاء في تقريرها الأخير لعام 2017م إلى ابريل 2018، اعتبرت الفساد الإداري في أفغانستان فسادا كبيرا، وغير إنسانيا وقبيحا.

كيف كانت استراتيجية الحكومة في مكافحة الفساد الإداري في هذه السنوات الثلاث؟ لماذا لم يكن لجهود الحكومة أي أثر؟ وأين جذور الفساد الإداري في أفغانستان؟ أسئلة تبحث عنها في هذا المقال؟

الفساد الإداري؛ أكبر تحد للحكومات الأفغانية

ليست أفغانستان البلد الوحيد الذي يعاني الفساد الإداري في نطاق واسع، بل تعاني من هذا التحدي الخطير كثير من الحكومات. الفساد الإداري في عهد حامد كرزاي كان أكبر تحد طيلة 13 عاما من حكمه، لم يكن سببا في ضياع حقوق الأفغان فقط، بل كان لطخة عار في جبين الحكومة على المستوى الدولي.

انتشر الفساد الإداري في الدوائر المختلفة في البلاد بمجيء القوات الأجنبية والأموال الباهظة في أفغانستان، وبلغ الأمر إلى أن في مختلف التحقيقات استطلاعات الرأي في الأعوام السبعة عشرة الماضية، يعتبر الفساد الإداري أكبر تحد للحكومة. ونستطيع الإشارة إلى استطلاعات الرأي التي أجرتها المنظمة الآسوية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الإدارات المحلية والدولية.

وإن كان اتخذت خطوات مهمة ضد الفساد الإداري في عهد حامد كرزاي وأنشأت إدارات وقوانين متعددة لها، ولكن حسب منظمة الشفافية الدولية كان أفغانستان في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم. وحسب الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي للمنظمة، من 2005 إلى 2009م تضاعف الفساد الإداري؛ ولكن العام 2009 إلى 2011م شهد تقلصا، ومرة أخرى وصل الفساد ذروته في عام 2012م و2013م، وورثت حكومة الوحدة الوطنية هذه المشكلة من سالفتها.

جهود حكومة الوحدة الوطنية

وإن كان الرئيس أشرف غني في الأوائل أخذ موقفا شديدا تجاه الفساد الإداري، وفتح قضية "كابول بانك" بعد تولي الحكم مباشرة، إلا أن حكومة الوحدة الوطنية لم تكن موفقة في مكافحتها الفساد الإداري، وذلك لعدم التنسيق بينهم، وعرقلة مسؤولين رفيع المستوى الطريق.

إعادة فتح قضية "كابل بانك" في عام 2014، وعدم خروج مسؤولين رفيع المستوى الذين اتهموا في قضية كابل بانك، ومتابعة قضاياهم من جهة المدعي العام، وإيجاد لجنة التموين الوطني، تعتبر من جهود الحكومة والتي كانت سببا في تقلص أفغانستان في قائمة الفساد من الدرجة الثانية إلى الدرجة الرابعة.

وأما في عام 2015 وإن كان قد حصل على بعض قروض كابل بانك، لكن إطلاق سراح خليل الله فيروزي المتهم في قضية كابل بانك والاختلافات الداخلية الكثيرة كانت سببا في تدهور الوضع مرة أخرى ووضع أفغانستان في المقام الثاني في قائمة الفساد.

وفي عام 2016 م أفغانستان انتقلت من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثامنة في قائمة الفساد، وكان من أهم عللها: فتح المركز العدلي والقضائي لمكافحة الفساد الإداري، وثبت أموال المسؤولين الحكوميين، وعزل 600 قاض، و20 مدع، و20 في المائة من موظفي الجمارك، توقيف جوازات السفر لأكثر من مائة مسؤول رفيع المستوى، ومنع 220 مليون دولارا أمريكيا في 1250 اتفاقية وغيرها من الأمور.

ولكن ازداد الفساد الإداري مرة أخرى جراء الاختلافات السياسية الداخلية وعدم لاستقرار الأمني في عام 2017م، لأن هذ العام كان مليئا بالتحديات والمشكلات، ولهذا ارتقت في قائمة الفساد إلى الدرجة الرابعة كما كانت في عام 2014م.

الإدارات المتعددة لمكافحة الفساد الإداري

ولو أمعنا النظر إلى الجهود التي بذلتها حكومة الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد، لرأينا أنها كانت في استراتيجية الحكومة إنشاء إدارات مكافحة الفساد، وتدوين القوانين والاستراتيجيات وعدة خطوات عملية في هذا السبيل.

تنشط أكثر من 10 إدارات لمكافحة الفساد حاليا، منها أربعة أنشأت في عهد حكومة الوحدة الوطنية. المدعي العام، مجلس الشورى، ومجلس الشيوخ، المركز العدلي لمكافحة الفساد الإداري، المجلس الأعلى للتفتيش، المجلس الأعلى لحاكمية القانون ومكافحة الفساد الإداري، اللجنة المستقلة للتموين الوطني، و....

وفي إجراء أخير للرئيس أشرف غني تم إيجاد إدارة جديدة للتفتيش، وأصدر الرئيس قرارا في 9 مواد التي تعين ساحة عمل هذه الإدارة؛ في المكاتب والوحدات الإدارية للرئاسة الجمهورية والرئاسة التنفيذية، والتحقيق والتتبع في الشكوى المتعلقة بمديري إدارة الميزانية المستقلة، ومسؤولين رفيع المستوى في الحكومة. ولكنها لا تشمل ساحة فعاليات رئيس الجمهورية ولا تحق لها التحقيق بشأنها. يتم تعيين رئيس هذه الإدارة بقرار رئاسي لأربع سنوات، ويكون مسؤولا أما رئيس الجمهورية فقط.

كان من تعهدات الرئيس في مؤتمر 2014م إيجاد إدارة مستقلة لمكافحة الفساد الإداري، والتي لها وقت محدد وصلاحية التطبيق. ولعلها كانت مؤثرة إن كان غرض الرئيس من إيجاد هذه الإدارة الوفاء بعهده، ولكن مخالفي الرئيس يعتبرون الأمر على حساب التسوية السياسية ضد المخالفين.

تعدد إدارات مكافحة الفساد الإداري كان أحد المشاكل التي أثرت على المكافحة سلبا. تعدد الإدارات سبب عدم الفعالية لتقويتها وتطويرها ومن جهة أخرى كان فشل إدارة مكافحة الفساد الإداري يلقى على الآخر.

مراكز الفساد الإداري

مع إصدار القوانين المتعددة لمكافحة الفساد الإداري وفعالية الإدارات المختلفة، لم تؤثر في تقليص الفساد الإداري وإنما تزايد حجم الفساد يوما بعد يوم، وكانت حكومة الوحدة الوطنية هي نفسها سببا في ازدياد الفساد وبسببها اتهم الرئيس التنفيذي أيضا العام الماضي بالفساد من قبل رئيس الجمهورية.

الإدارات التي تغلغل الفساد فيها من جهة، ووجود الفساد في إدارات مكافحة الفساد من جهة أخرى، واجهت الحكومة بالفشل في معركتها ضد الفساد. ونذكر من هذه الإدارات:

- **المؤسسات القضائية والعدلية:** حسب الاستطلاعات المحلية والأجنبية، يعتبر الناس المحاكم وإدارات النائب العام من أكثر الإدارات فسادا. وقد أثر هذا العامل على مكافحة الفساد تأثيرا سلبيا.
- **القطاع الأمني:** وفي قطاع الأمن، تعتبر وزارة الداخلية من أكثر المؤسسات فسادا، واعتبرها الرئيس غني قلب الفساد الإداري. وفي السنوات الماضية، حسب تقرير عام 2010م لمنظمة مراقبة الشفافية، كان قطاع الأمن أكثر الإدارات التي اتسمت بعدم الثقة وكان كثير من الناس يرشون للشرطة.
- **معادن:** نشرت إدارة مراقبة الشفافية الأفغانية في عام 2015م تقريرا باسم (لصوص آمال) وصرحت بوجود الفساد الإداري في هذا القطاع على نطاق واسع. ونشرت SIGAR أيضا أول تقرير لها في إبريل 2015م وفي تقريرها الثاني يناير 2016 حول المعادن، وقامت بتقييم المشروعات التي لم تحصل على أهدافها بسبب الفساد الإداري. واعتبر أهم أسبابها: وجود مافيا والرجال الأقوياء، وقلة المتابعة، والمديرية الخاطئة.
- **جمارك:** لقد بدلت جمارك البلد في الفساد الإداري إلى المراكز التي تباع فيها الوظائف العادية فيها وتسرق سنويا مئات مليون دولارا أمريكيا.
- **مجلس الشورى:** مهمة مجلس الشورى هي متابعة أعمال الحكومة؛ ولكن هذه المؤسسة وإن لم تدعم إدارة مكافحة الفساد الإداري، بل كان لها دور في ازدياده. انتقدت يوناما في تقريرها الأخير الذي نشرته قبل شهرين (مايو 2018م)، مجلس الشورى واعتبرته من الإدارات التي تعرقل سبيل مكافحة الفساد. وقبل ذلك أيضا، ارتفعت قضية الفساد الإداري في مجلس الشورى عدة مرات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القوات الأجنبية على مستوى عال في أفغانستان تشارك الفساد الإداري، ولها دور مهم في توسيع هذا التحدي، وموقف الحكومة الأفغانية الضعيف من فساد القوات الأجنبية كان سببا في فشلها. وفيما يتعلق بذلك، اعترف جان سبكو رئيس SIGAR، بالأمريكيين بالفساد الإداري.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

كبير الباحثين في المركز: **حكمت الله زلاند** (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com